الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الإثنين
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس: السيد خان (باكستان)

المحتويات

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(ب) الأغذية والتنمية الزراعية (تابع)

(ج) السلع الأساسية (تابع)

(د) التنمية الثقافية (تابع)

(هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع)

(ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)

(ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.24
7 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: (تابع) (A/49/204-E/1994/90 و A/49/205-E/1994/91 و A/49/229 و A/49/256 و A/49/307 و A/49/378 و A/49/381 و A/49/395 و A/49/412-S/1994/1078 و A/49/422-S/1994/1086 و A/49/424 و Add.1 و A/49/479 و A/49/493-S/1994/1142 و A/49/506 و A/49/542)

(أ) التجارة والتنمية (تابع) (A/49/15 (المجلدان الأول والثاني) و A/49/227 و Add.1 و Add.2 و A/49/228-S/1994/927 و A/49/277 و A/49/363)

(ب) الأغذية والتنمية الزراعية (تابع) (A/49/438 و A/49/507)

(ج) السلع الأساسية (تابع) (A/49/226 و A/49/228-S/1994/827 و A/49/287-S/1994/894 و Corr.1)

(د) التنمية الثقافية (تابع) (A/49/159-E/1994/62 و Add.1 و Add.2)

(هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع) (A/49/330)

(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع) (A/49/347 و A/49/372)

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع) (A/49/37 و A/49/272 و A/49/640)

(ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع) (A/49/572)

(ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع) (A/49/287-S/1994/894 و Corr.1 و A/49/541)

١ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال، في معرض عرضه لمذكرة الأمين العام عن تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/49/542) إن الموضوع ذو أهمية حيوية لعمل اللجنة والأمم المتحدة. ومن الأساسي إنشاء منتدى لهذا الحوار بحيث يمكن أن يستند التعاون الإنمائي فيما بين البلدان إلى تفهم المصالح والأهداف والالتزامات المتبادلة.

(السيد ديساي)

٢ - وأضاف أن المذكرة المقدمة عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تتضمن تحليلا للتوصيات المتعلقة بسبل تعزيز الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة.

٣ - وقال إن هذا الحوار أساسي نظرا للترابط المتزايد بين البلدان في الميادين البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يستلزم إقامة منتدى تستطيع فيه البلدان مواءمة مصالحها، والتوصل الى اتفاقات، وصياغة أهداف متقاسمة، وإعداد برامج مشتركة.

٤ - وأضاف أن الوقت قد حان للتفكير في أشكال جديدة للحوار. والتغييرات الرئيسية التي حصلت في السنوات الأخيرة تثير قدرا معينا من التفاؤل بشأن إمكانية إعداد برامج عمل مشتركة بناءة وفعالة في مجالات مختلفة وبين البلدان على مستويات مختلفة من التنمية، واستخلاص الدروس من أخطاء الماضي ومن النجاح الذي أحرز في الماضي.

٥ - وأبدى رغبته في الاستماع إلى مقترحات بشأن كيفية تعزيز المنتديات والاقتراحات القائمة فيما يتعلق بأنواع المنتديات الأخرى التي يمكن استخدامها، وفي النظر في إمكانية التفاعل بين المنتديات داخل الأمم المتحدة وخارجها وبين المشاركين من الحكومات ومن الجهات غير الحكومية.

٦ - وأضاف قائلا إن مضمون الحوار سيعتمد على مجمل التطورات التي تحدث في منظومة الأمم المتحدة. وإن المناقشات الدائرة في اللجنة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمناقشات المتعلقة بنتائج وتوصيات تقرير الأمين العام بشأن خطة للتنمية. وأشار إلى أن شكل ومضمون الحوار المتعلق بالتنمية يتسمان بأهمية رئيسية بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية والسياسية الدولية.

٧ - السيد زيبراكوفسكي (الجمهورية التشيكية): قال إن بلده قد أنشئ منذ سنتين في وقت اتسم بالانكماش الاقتصادي العالمي وتفكك أسواق أوروبا الشرقية، ولكن أيضا في وقت تعاظمت فيه عمليتا التكامل والتحرير وأضاف أن هذه الاتجاهات كان لها تأثير كبير على سرعة إعادة الهيكلة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في الجمهورية التشيكية وتخطيطها. ومن المفارقات أن عمليات التكامل الاقتصادي والسياسي المعلنة بصورة متزايدة في كل أنحاء العالم كثيرا تضحيها باتجاهات انفصالية. وذكر أنه يجري تشكيل أو إعادة تشكيل تجمعات للتكامل أو يعاد هيكلتها في كثير من المناطق بهدف تهيئة ظروف أكثر مواتاة لحركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة داخل التجمعات الجديدة.

(السيد زيبراكوفسكي، الجمهورية التشيكية)

٨ - واسترسل قائلا إن الجمهورية التشيكية، بوصفها دولة صغيرة، لا تستطيع أن تكون بمعزل عن الاتجاهات الإنمائية العالمية الرئيسية وسعت الى تعزيز موقفها من التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي. وأضاف أنه، بعد تقسيم تشيكوسلوفاكيا، أصبحت الجمهورية التشيكية عضوا في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) وشاركت في جولة أوروغواي للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، مقدمة تنازلات كبيرة من حيث تسهيل فرص وصول البضائع الصناعية والزراعية والخدمات الى أسواقها . وأعرب عن اعتقاد الجمهورية التشيكية بأن تسهيل الوصول الى الأسواق وصياغة قواعد تجارية منصفة متعددة الأطراف وتنفيذها ستؤدي الى تسهيل الانتقال الى الاقتصاد السوقي، وتيسير الاصلاح الاقتصادي، وحفز النمو الاقتصادي المستدام، وإدماج البلدان المعنية في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي.

٩ - ومضى قائلا إن برنامج منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يعكس احتياجات وأولويات كل بلد بطريقة متوازنة ومنصفة. وأكد أن من شأن معالجة مسائل مثل الممارسات التجارية، والأنظمة المكافحة للاحتكارات، والقواعد التجارية المتعددة الأطراف أن تعزز الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحاجة الى فرص أفضل للوصول الى الأسواق وتطبيق عادل للقواعد التجارية والمنافسة. وأكد أن النظام التجاري المتعدد الأطراف يلعب دورا فعالا في هذه العملية.

١٠ - وقال إن تحول اقتصادات الجمهورية التشيكية وغيرها من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية يتيح فرصا متزايدة للشركاء التجاريين للوصول الى أسواقها، بما في ذلك البلدان النامية.

١١ - وأضاف أن التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي متشابكان تشابكا وثيقا؛ ويمثلان معا مفهوما إنمائيا هاما للعقود القادمة. وأشار إلى أن المجتمع الدولي يدرك ويقبل هذا المفهوم الذي تتوافر له هياكل مؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد، لجنة التنمية المستدامة.

١٢ - واسترسل قائلا إن هناك مسائل خطيرة يتعين معالجتها، مثل نقل التكنولوجيا، والتعاون في مجال التنمية الصناعية، وتكييف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أو الإقليمية مع القدرات المتاحة، والقضاء على الفقر. ويمكن تحقيق الإمكانات الكبيرة لجميع البلدان للتوصل الى التنمية المستدامة، إذا اعتمد كل بلد سياسات اقتصادية أكثر ترشيدا وملاءمة.

١٣ - وأضاف أن إمكانات التعاون فيما بين البلدان النامية وبين البلدان النامية والبلدن التي تمر بمرحلة انتقالية لا تزال مستخدمة دون المستوى العقلي. وبالإضافة الى ذلك، يجب تحسين اجراءات نقل التكنولوجيا

(السيد زيبراكوفسكي، الجمهورية التشيكية)

داخل الأمم المتحدة وخارجها، لا من حيث الشمولية والكفاية والسرعة التي تجهز بها المعلومات وتعالج بها الطلبات فحسب، بل بصفة أساسية من حيث مبادئ وفلسفة عملية النقل هذه والترتيبات التنظيمية المقابلة.

١٤ - السيد راكوتونايفو (مدغشقر): قال إن البند قيد النظر هام جدا، لأنه يتصل بهدفين أساسيين: تقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرارات وتوصيات الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وتحليل إنشاء نظام تجاري عالمي منبثق عن جولة أوروغواي. وينبغي للأونكتاد أن تلعب دورا هاما في ميدان التعاون التقني من أجل مساعدة البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا، على الاستفادة الى أقصى حد من اتفاقات مراكش.

١٥ - وأضاف أن وفده يرحب بالإصلاح الهيكلي للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد الذي يتجسد في إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مخصصة للتجارة والبيئة والتنمية، ولدور المؤسسات في التنمية، وللفرص التجارية في السياق الدولي الجديد.

١٦ - واسترسل قائلا إن على البلدان التجارية الرئيسية أن تصدق فورا على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، لكي لا يتأخر إنشاء منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تقوم مجالس إدارة المنظمة الجديدة والقرارات التي ستتخذ على أساس آلية شفافة وعالمية وديمقراطية، تكفل مشاركة كافية للبلدان النامية والتطبيق الدقيق والمنصف للقواعد الجديدة والتخصصات المتعددة الأطراف. كما ينبغي تكميل الاتفاقات بأحكام تضمن الإشراف الوثيق على تلك القواعد والتخصصات، بما في ذلك وضع تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا.

١٧ - وقال إن وفده يشارك في القلق الذي أعربت عنه البلدان النامية فيما يتعلق بالآثار السلبية المترتبة على اتفاقات جولة أوروغواي، من حيث تآكل الهوامش التفضيلية وتوفر الإمدادات الكافية من الأغذية وفقا للظروف الحالية.

١٨ - وأوضح أنه ينبغي النظر في التدفقات التجارية في سياق التنمية في بلدان العالم الثالث والعلاقات بين قطاع السلع الأساسية وغير ذلك من قطاعات الاقتصاد. وأكد على ضرورة إزالة العقبات التي تعترض سبيل فرص وصول منتجات البلدان النامية الى الأسواق الدولية، وذلك لأن النظام التجاري الحر المنبثق عن جولة أوروغواي ربما يفرض تقييدات إضافية على بلدان الجنوب.

(السيد راكوتونايفو، مدغشقر)

١٩ - وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية، أكد على ضرورة مراعاة المشاكل المشار اليها في مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين الذي عقد مؤخرا في تونس: الحاجة الهائلة الى الموارد المالية والتكنولوجية، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتنويع السلع الأساسية. وقال إن مدغشقر تعلق أيضا أهمية كبيرة على إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية في أفريقيا.

٢٠ - وأضاف أن القضاء على الفقر في البلدان النامية هو واحد من أكبر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. إذ أنه لا يمكن التغلب على الفقر ما لم يتم التعجيل بالنمو الاقتصادي وإدامته وما لم يتم إيجاد حلول جذرية للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشكل الأسباب الأساسية للتخلف. وأكد على ضرورة عدم حصر الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفقر على تبادل المعلومات؛ إذ أنها ينبغي أن تضم تدابير ملموسة تتصل بخلق الوظائف، وتحسين الأسواق والمؤسسات الاجتماعية والسياسية، ومشاركة المجموعات الأكثر ضعفا في التنمية، والحماية الاجتماعية لأكثر القطاعات فقرا، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢١ - السيدة ميكارفي (النيجر): قالت إن الفقر لا يزال، كما أشار الأمين العام في تقريره (A/49/572)، هو العلة الاجتماعية الكبيرة الوحيدة على نطاق العالم. ولهذا السبب، رحبت النيجر باعلان سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر، وحقيقة أن مكافحة الفقر هي أحد المواضيع الثلاثة الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٢ - وأضافت قائلة إن نطاق المشكلة واضح. وجرى توثيقها في دراسات واستقصاءات وحملات واتفاقات عديدة التي حددت أيضا تلك الأجزاء من العالم التي تعتبر فيها الحالة أكثر حرجا. ووفقا لـ "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤"، فإن ٩٠ في المائة من الـ ٥٠٠ ١ مليون نسمة الذين يعيشون في فقر مدقع يتركزون في البلدان النامية، ولاسيما في افريقيا وآسيا. وفي أقل البلدان نموا، لم تعد المسألة مسألة فقر، بل مسألة فساد سياسي حاد.

٢٣ - وأردفت قائلة إنه لمن دواعي سرورها أن ترى أنه قد جرى الاعتراف في الصكوك الدولية المختلفة وفي الاجتماعات المختلفة بأن للمجتمع الدولي مسؤولية جماعية لمحاربة الفقر. كما أشار الأمين العام في تقريره فإن بضع قرارات وتدابير عملية وعاجلة ستكون كافية لتحقيق تخفيف هائل في الآثار المأساوية للفقر.

٢٤ - واسترسلت قائلة إنه في مواجهة المشهد المروع لـ ٥٠٠ ١ مليون نسمة يعيشون في فقر، فإن الجهد الذي بذل في إعادة تأكيد أهمية مكافحة الفقر كان ضئيلا، ما لم يكن الهدف هو تهدئة المرء لضميره بتكلفة زهيدة بالنسبة إليه. وكان هناك جهدا ضئيلا في إعادة تأكيد وجود صلة غير قابلة للانفصام بين

(السيدة ميكارفي، النيجر)

التنمية والسلم والأمن الدولي، ما لم تتبع هذه الكلمات أفعال عملية. وقالت إنه في حين أنها تعترف بالجهود التي بذلتها بلدان مانحة عديدة، والتي تشعر النيجر بالامتنان لها، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله.

٢٥ - واستطردت قائلة إنه ينبغي أن تهدف التدابير التي أتخذت في إطار منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الفقر الى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم والاسكان، وخلق وظائف بغية زيادة دخول الأسر المعيشية. ولكي تكون تلك التدابير ناجحة فإنه يتعين اتخاذها في بيئة اقتصادية أكثر مواتاة، وتتميز بالغاء، أو الخفض المحسوس، لجميع أنواع الديون بالنسبة لجميع البلدان المدينة، وفي المقام الأول أقل البلدان نموا ولا سيما البلدان الافريقية؛ ووفاء البلدان بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية؛ وتحسين وصول منتجات البلدان النامية الى الأسواق العالمية، وتقديم الدعم الى برامج تصنيع البلدان النامية عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والسليمة بيئيا. وباتخاذ تلك التدابير الأساسية، فإنه يمكن للبلدان المانحة أن تساهم في التخفيف الجذري لآثار الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٢٦ - السيد راجخان (المملكة العربية السعودية): قال إن مستوى المعيشة المرتفع وفرص العمل في منطقة الخليج قد اجتذبوا أجانب عديدين. وفي المملكة العربية السعودية وحدها يوجد ٤ ملايين من الأجانب المستخدمين في القطاعين العام والخاص. وهم بدون شك يشتركون ويسهمون في تنمية المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، ومن منظور التعاون الاقتصادي الدولي وتعزيز هذا التعاون، ساعدت الأموال المرسلة من هؤلاء العمال الأجانب الى بلدانهم الأصلية في تحسين مستوى المعيشة وتحمل تكلفة برامج التنمية والتعليم في تلك البلدان. وقد تحسنت الحالة المالية في هذه البلدان لأنها كانت قادرة على تمويل وارداتها بتلك التحويلات. ويعتبر هذا مثال على التعاون الاقتصادي الدولي بأوسع معاني هذا المصطلح.

٢٧ - وأضاف قائلا إن العمال الأجانب في منطقة الخليج اكتسبوا أيضا مهارات وتدريبا فنيا ساعد على تحسين مستوى المعيشة في بلدانهم الأصلية عند عودتهم إليها. وما حدث في المملكة العربية السعودية حدث أيضا في البلدان الأخرى أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج وشكل مثالا عمليا للتعاون فيما بين البلدان النامية.

٢٨ - وفيما يتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، قال إن المملكة العربية السعودية قد رحبت بعملية السلام في المنطقة، الذي سيساعد بالتأكيد على تعزيز اقتصادات جميع بلدان المنطقة إذا ما تحقق تعاون حقيقي. وقد أشار وزير خارجية المملكة العربية السعودية في كلمته أمام الجمعية العامة

(السيد راجخان، المملكة العربية السعودية)

في افتتاح الدورة الحالية الى أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج قد شارك في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ بدايتها في مدريد، وشجعت العرب والاسرائيليين على مواصلة مفاوضاتهم السلمية، وقدمت مساهمات فعالة في المفاوضات المتعددة الأطراف. وتتخذ المملكة العربية السعودية من ناحيتها خطوات مختلفة الأنواع، ثنائية ومتعددة الأطراف على السواء، لضمان سيادة السلام في المنطقة، لأن السلام حيوي إذا ما أرادت بلدان المنطقة تحقيق التنمية المستدامة وأن تكون قادرة على حماية البيئة. وأيدت المملكة العربية السعودية تقارير الأمين العام بشأن "خطة للتنمية" و "برنامج للسلام" وهي على اقتناع بأنه يمكن فقط تنفيذ هذين البرنامجين بالكامل عن طريق تعاون المجتمع الدولي بأكمله الذي يتحقق من خلال الأمم المتحدة.

٢٩ - واسترسل قائلا إن التعاون الاقتصادي الدولي لحماية البيئة يتطلب درجة عالية من المعرفة بالجوانب الكمية والكيفية لهذه الحماية. وهو يتطلب أيضا تطبيق تكنولوجيا متقدمة لا تملكها بلدان عديدة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج. ويتعين على الدول المانحة أن تقوم بنقل هذه التكنولوجيا بشروط ميسرة، وهي عملية ستسهم في تعزيز التعاون الدولي وتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٣٠ - واستطرد قائلا إن المملكة العربية السعودية تسعى الى توسيع طاقتها الصناعية بغية استخدام أساليب الانتاج الأكثر حداثة، لصالح مواطنيها وجميع شعوب المنطقة على السواء، وطلبت الوصول الى التكنولوجيا المتقدمة بغية تنويع مصادر دخلها. وتؤدي الاجراءات الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو الى إبطاء نمو تلك الصناعات الجديدة. ويجري حاليا إخضاع الصناعة البترولية بوصفها أحد مصادر الطاقة لتدابير، اتخذت بحجة حماية البيئة، وهو ما يقف في طريق التجارة الدولية الصحية. وينبغي التمييز بين تمويل تدابير حماية البيئة والمقترحات المتعلقة بفرض ضرائب على الطاقة. وسيكون لتنفيذ هذه المقترحات أثر سلبي على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وبخاصة على اقتصادات البلدان النامية. وبدلا من حماية البيئة، فإن تلك المقترحات ستكون ضارة بالتجارة الدولية في ميدان الطاقة وخلق عقبات أمام تحرير التجارة وتعزيز النشاط الاقتصادي العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن النفط مثقل بالفعل بالضرائب.

٣١ - ومضى قائلا إنه يتعين على المرء قبل اتخاذ تدابير اقتصادية للتعامل مع التغيرات المناخية أن يأخذ في الحسبان الصلة المتبادلة بين المسائل المتصلة بالطاقة، والبيئة والتنمية الاقتصادية، ويتعين تحليل الآثار المترتبة على هذه التدابير بعناية. ومن الأساسي وضع سياسات متوازنة تماما لحماية البيئة وتنسجم مع احتياجات التنمية الاقتصادية المستدامة ولا تؤدي الى إحباط تحرير التجارة الدولية.

(السيد راجخان، المملكة العربية السعودية)

٣٢ - وقال إن أي فئة تدعي أنها تملك الدراية التقنية الكافية لتحويل الصحراء الى بستان تكون حالمة. ويتعين أن يستمر الجهد لمكافحة التصحر والجفاف، لأن النصر لم يتحقق بعد. وفي منطقة الخليج، على سبيل المثال، يشكل نقص المياه وتوزيعها العادل أحد المجالات التي قد يكون للتعاون الدولي آثار ملموسة فيها. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على ضمان وصول جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة الى الخبرة والدراية التقنية الضرورية.

٣٣ - السيد بورسو (غرينادا): تحدث بالنيابة عن الدول الـ ١٢ الأعضاء في الاتحاد الكاريبي وهي دول أعضاء كذلك بالأمم المتحدة وبالنيابة عن سورينام فقال إن تلك البلدان تؤيد بيان رئيس مجموعة الـ ٧٧ وتقرير الأمين العام عن وضع استراتيجية انمائية لصالح البلدان الجزرية النامية (A/49/227 و Add.1 و 2).

٣٤ - وأضاف قائلا إن البلدان الجزرية النامية تواجه، فضلا عن مشاكل البلدان النامية بصفة عامة، بخصائص معينة تؤثر بصورة عكسية على قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي العديد من تلك البلدان الجزرية، أدت معوقات التنمية هذه بالبعض الى التساؤل عن إمكانية بقائها من الناحية الاقتصادية. وبلدان الاتحاد الكاريبي ليست مجرد بلدان جزرية نامية: فهي في المقام الأول بلدان صغيرة وهشة.

٣٥ - واسترسل قائلا إنه بالرغم من أن الظروف المعوقة التي شهدتها البلدان الجزرية النامية موثقة جيدا، فإن المعايير التي يتم الحكم بواسطتها على رفاهيتها تميل الى طمس هذه الحقيقة. ولا يعكس الناتج القومي الاجمالي للفرد، والمقاييس المستخدمة بصفة عامة لقياس مستوى التنمية في حد ذاتها بصورة كافية إمكانية تعرضها للمؤثرات الخارجية، أو للمعوقات المختلفة التي يتعين عليها مكافحتها. ويعتبر الناتج القومي الإجمالي هو المؤشر المستخدم لتحديد ما إذا كانت هذه البلدان تستحق المساعدة المالية والتقنية، مع ما يترتب على ذلك من نتيجة زيادة تقليص احتمالات تنميتها. وقد دعا الأمين العام في تقريره الى وضع مؤشر ينسجم بصورة أكبر مع الخصائص الفريدة لتلك الاقتصادات.

٣٦ - وأردف قائلا إن البيئة التنافسية الدولية في التسعينات لم تكن عادة تنافسية للغاية عندما تصل الى البلدان الجزرية النامية، نظرا لأن مبادراتها التجارية معرضة بشدة لإملاء الشروط الخارجية عليها وإحباطها بواسطة الأنظمة التجارية التي تمنعها من التنافس في أسواق البلدان الأكثر تقدما.

٣٧ - واستطرد قائلا إنه تم استبعاد البلدان الجزرية النامية من التكتلات التجارية الضخمة. وبالرغم من أنه لم يجر بالكامل تقييم الآثار المترتبة على تطبيق الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بالنسبة للاحتمالات

(السيد بورسو، غرينادا)

التجارية والانمائية لتلك البلدان، فإنه يبدو أن كل شيء يشير الى أنها ستزيد من تهميشها وتبعيتها. ويرمي الحديث عن "الكلل من تقديم المعونة" الى إفهام البلدان الجزرية النامية الأعضاء بالاتحاد الكاريبي بأن الاعتماد المفرط على المعونة قد يكون ضارا في نهاية المطاف برفاهية اقتصاداتها في الأجل الطويل.

٣٨ - ومضى قائلا إن تلك البلدان قد وضعت بناء على ذلك أهدافها الانمائية الاقتصادية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والاستدامة الحقيقية في سياق ترابط عالمي. وشعرت في نفس الوقت بقلق إزاء انشغال البال المنتشر على نطاق واسع بالأنماط الانمائية المعدة سلفا. وكان يبدو كما لو كان هناك طريق إنمائي سريع من المتوقع أن يسير فيه الغني والقوي والفقير والأعرج كذلك بغض النظر عن قدراتهم الخاصة على السفر فيه. وإذا ما فشلت الخطة العالمية للتنمية في إدراك أوجه الهشاشة والاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية، فإن بقائها ذاته قد يتعرض للخطر.

٣٩ - وقال إن الدول الأعضاء بالاتحاد الكاريبي تود مرة أخرى أن تعرب عن تقديرها للأمم المتحدة لدعوتها الى عقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/ابريل الى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وتود أيضا الدول الأعضاء بالاتحاد الكاريبي أن تعرب مرة أخرى عن ارتياحها لنتيجة المؤتمر. وقد أشار السيد جيرارد ر. لاتورتو رئيس وفد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في بيانه أمام المؤتمر الى مفهوم الاستدامة المطلوب رؤيتها في سياق التحسينات السريعة في التكنولوجيا وقال إن أي بلد لا تتكيف صناعتها مع تلك التغييرات ستتخلف في الواقع. وتتمثل إحدى أكثر مشاكل التنمية الاقتصادية إلحاحا، والتي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية في التسعينات، في نقص الطاقة التكنولوجية والبحثية والإنمائية اللازمة للتنافس في البيئة الاقتصادية الدولية الحالية، ولاسيما في مجالات التصنيع والزراعة. وهناك حاجة عاجلة بالنسبة لتلك البلدان لاستخدام أساليب أكثر ابتكارا لتنمية اقتصاداتها وبالنسبة للمجتمع الدولي لكي يولي اهتماما خاصا بقيودها وبظروفها المعوقة ولمساعدتها في جهودها لتوليد الاكتفاء الذاتي.

٤٠ - وأردف قائلا إن التعاون والتكامل الإقليميين يتيحان فرصا للبلدان الجزرية النامية لتخفيف الحدود والقيود المرتبطة بصغرها وبعدها.

٤١ - واسترسل قائلا إن ظاهرة جديدة قد بزغت في الأزمنة الحديثة في بعض مناطق العواصم العالمية: نمو جاليات ضخمة من المهاجرين مكونة من أشخاص من البلدان الجزرية. وشكلت تلك الجاليات الجديدة أسواقا مثالية للسلع الأساسية القادمة من البلدان الجزرية، بما أن الأذواق والهويات الثقافية لتلك الجاليات

(السيد بورسو، غرينادا)

قد استقرت بالفعل ومعروفة جيدا. ولسوء الحظ فإنه لا تزال توجد حواجز أمام تلك الأصوات في شكل أنظمة تتطلب ترتيبات تنظيمية واسعة النطاق ومقادير كبيرة من رأس المال الاستثماري بغية إحضار السلعة الأساسية لتلك الجاليات. ومعظم صادرات السلع الأساسية من الجزر المدارية قابلة للتلف. وقد أدى نقص وسائل النقل الملائمة، والأنظمة الجمركية المربكة، والمصاعب في الوفاء بالمتطلبات التجارية الأخرى الى كبح منتجي الجزر وتثبيط روح المنافسة لديهم.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه في عالم يتميز بالاختلالات الجسيمة والفرص المتنوعة، فإنه يتعين منح البلدان المحرومة مساعدة خاصة، حتى لو كان فقط بغرض بلوغ أهداف محددة. فقد حان وقت اتخاذ تدابير قوية لتصحيح تلك الاختلالات.

٤٣ - السيد بيريز بالون (أوروغواي): تحدث أيضا بالنيابة عن الأرجنتين وبالإشارة الى البند ٨٨ (د) من جدول الأعمال، فقال إن الثقافة تقف على قدم المساواة مع السياسة والاقتصاد لأنها تعتبر، بوصفها أحد العناصر الرئيسية لبناء الدولة، حيوية بالنسبة للنمو والتفاهم والمبادلات في العلاقات الإنسانية.

٤٤ - وأضاف قائلا إنه نظرا لأن العالم أجمع يتعرض لتغييرات عميقة، واكتسبت الثقافة أهمية أكبر بكثير، فإنه يتعين أن يكون كل بلد ومنطقة على استعداد للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة، مثل الثورة الحاسوبية ووسائط الإعلام والمفاهيم الجديدة في مجال الاتصالات، بغية استخدام الميراث والتقاليد الثقافيين لتشجيع تقدم الشعوب ورفاهيتها. وبناء على ذلك، تؤيد الأرجنتين وأوروغواي بحسم فكرة النظر في قضية الثقافة بمعناها الأوسع. ويتعين أن يشجع المجتمع الدولي نهجا إنمائيا يهدف الى تحقيق الازدهار المادي وإشباع احتياجات البشر، ولا سيما فيما يتعلق بالتمتع الكامل بحقوقهم، وحريتهم وهويتهم الثقافية. وينبغي أن تكون الثقافة معنية عشية بزوغ القرن الحادي والعشرين بالتغلب على الفجوة العلمية والتكنولوجية بين المجتمعات الغنية والفقيرة، وجميع أنواع التمييز وإساءة معاملة الطفل، وتحقيق تعميم التعليم، والفرص المتكافئة، وتحرير المرأة والقضاء على الحروب.

٤٥ - واسترسل قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدرج تلك القضايا في برامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والوكالات الدولية الأخرى التي تعالج قضايا التنمية الثقافية.

٤٦ - واستطرد قائلا إن اليونسكو قد اضطلعت بدور هام في تعزيز التنمية الثقافية، ولا سيما خلال العقد العالمي للتنمية الثقافية. بيد أنه من المزعج ملاحظة أن تعدد الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة للترويج للعقد قد جعلت من الصعب العمل في تحليل تفصيلي ودقيق للقضايا الإنمائية.

٤٧ - السيد ميهاليك (سلوفاكيا): أشار إلى موضوع إدماج الاقتصادات المارة بفترة انتقال في الاقتصاد العالمي، فقال إن اقتصاد بلده الذي يمر بفترة انتقالية لاحت فيه في عام ١٩٩٤ بوادر الانتعاش.

٤٨ - ومضى يقول إن انتعاش الجمهورية السلوفاكية لن يكون مستداما إلا إذا ارتكز على بيئة دولية مواتية. وهذا يعتمد بدوره على عوامل من قبيل فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية (ولا سيما أسواق الاتحاد الأوروبي) المتعذر الوصول إليها بسبب الحمائية (على الرغم من الإجراءات التحريرية التي وضعت بموجب شتى الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا مع الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة) وتوسيع التعاون والتجارة بين البلدان المارة اقتصاداتها بفترة انتقال والتشجيع على إنشاء مؤسسات سوقية تسهل التجارة فيما بين المجموعات وتعزز التعاون الاقتصادي؛ وزيادة الكفاءة التجارية وتوسيع التجارة والتعاون مع البلدان النامية.

٤٩ - وقال إن هناك من جهة أخرى مشاكل اقتصادية وطنية من قبيل ارتفاع معدلات البطالة والمديونية التي تثقل كاهل الشركات المملوكة للدولة والحاجة إلى تحديث قطاع المصارف التجارية والضغوط المسلطة على الميزانية المحلية والتفاوتات المسجلة في بعض أوجه الانفاق الاجتماعي.

٥٠ - وتتمثل أهم مشكلة تعترض سلوفاكيا، في مجال تكييف السياسات العامة في توثيق الصلة القائمة بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية وبين البناء المؤسسي. وأضاف أن أهداف بلده الأساسية تتمثل في تحقيق نمو مستدام لا يصاحبه تضخم وخفض معدلات البطالة ورفع مستويات المعيشة. وتعطي سلوفاكيا الأولوية لعملية نقل الملكية إلى القطاع الخاص وهي تأمل أن تزداد، في عام ١٩٩٥، حصة هذا القطاع من ناتجها الإجمالي المحلي من نسبته الحالية البالغة ٤٦ في المائة إلى نسبة قدرها ٦٤ في المائة.

٥١ - وقال إن بلده سيرحب بكل دعم تقدمه المصادر المتعددة الأطراف والثنائية. فتشجيع بيئة اقتصادية داخلية مواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي، أمر يقتضي تقديم المساعدة في حينها. وينبغي لتلك المساعدة أن تشكل الآن أساسا من الاستثمارات المباشرة الأجنبية ولا تزال هذه المساعدة وتلك الاستثمارات المباشرة الأجنبية دون المستوى المأمول. ويقدر مبلغ الاستثمارات اللازم للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠ لإعادة تشكيل هياكل الصناعة السلوفاكية استنادا لمشاريع المؤسسات بحوالي ٥٠٠ بليون كرونة. وسيتعين تسديد ما بين ٦٠ و ٧٥ في المائة من ذلك المبلغ من مصادر خارجية.

٥٢ - واسترسل قائلا إن التجارة الخارجية تمثل عاملا آخر من عوامل إدماج الاقتصادات المارة بفترة انتقال في الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العالمي. وقد تضررت صادرات بلده من انهيار أسواق مجلس التعاضد الاقتصادي السابق ومن الانكماش في أوروبا الغربية ومن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد تكبدت سلوفاكيا بسبب تلك الجزاءات خسائر تقدر بحوالي ٤٥٠

(السيد ميهاليك، سلوفياكيا)

مليون دولار باعتبارها أحد الأطراف التقليديين في التجارة القائمة عبر الدانوب. وسيتيسر بإبرام اتفاقات تجارية وتعاونية في هذا المجال تحسين الحالة العامة في البلد وتعزيز قدرته على تصدير سلع قادرة على التنافس.

٥٣ - واختتم حديثه قائلا إن جمهورية سلوفاكيا ترحب باختتام جولة أوروغواي وتأمل أن تعطي تلك الجولة زخما جديدا لنظام تجاري متعدد الأطراف تنظمه قواعد ونظم وأن تضفي كذلك قدرا أكبر من الوضوح وقابلية التنبؤ على الأسواق العالمية وهي ترحب أيضا بما تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان المارة اقتصاداتها بفترة انتقال من مساعدة خاصة بما في ذلك المساعدة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥٤ - السيدة دارمانين (مالطة): قالت إن حق الإنسان في حياة كريمة مبدأ يدخل في صميم كل تعاون دولي لتسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الإنسانية. ولذلك يولي وفد مالطة أهمية بالغة لمسألة التخفيف من الفقر واستئصال شأفته. وعلى الرغم مما بذلته الأمم المتحدة طوال فترة وجودها الممتدة ٥٠ عاما من جهود لا حصر لها في هذا المجال، لا يزال الفقر هو الشاغل الأساسي للمجتمع الدولي، إذ يهدد خمس إجمالي سكان العالم.

٥٥ - ومضت قائلة إنه على الرغم مما شهدته بعض بلدان جنوب شرقي آسيا من تقدم اقتصادي كبير وعلى الرغم من بوادر الانتعاش التي أصبحت تلوح في البلدان المتقدمة النمو وعلى الرغم مما حققته الاقتصادات المارة بفترة انتقال من تقدم صوب تحقيق التكيف الاقتصادي والسياسي، فإن الحالة الاقتصادية للعديد من البلدان النامية لا تزال حرجة وليس ثمة من أمل يبشر بتلقي معونة أو بحصول تحسن في المستقبل القريب.

٥٦ - واسترسلت قائلة إنه آن الأوان، بعد المناقشات التي لا يحصى لها عدد والخطط والمقترحات الإنمائية، لتوظيف المعارف المكتسبة من أجل إيجاد حلول حقيقية لمشاكل حقيقية. ولئن كان من المتعذر تحديد نقطة الانطلاق ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فإن مما لا شك فيه أن الإنسان هو العنصر الأساسي الأهم في عملية التنمية. فالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يكادان يعتمدان كليا على قدرة أمة ما على تعزيز البعد الإنساني وتحويله إلى قوة دافعة للنمو. كما أن انعدام التنمية في بعض المجالات أمر يقتضي من المجتمع الدولي أن يتخذ من بناء القدرات مهمة رئيسية.

(السيدة درامانين، مالطة)

٥٧ - وواصلت حديثها قائلة إنه ينبغي، على الصعيد الدولي، اعتماد نهج أشمل في مجال الأمن الغذائي والحد من الفقر والقضاء عليه وتقليص معدلات البطالة وإنشاء الهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيات لإنشاء بيئة عالمية تساعد على تحقيق التنمية المستدامة. ومن المفترض أن تترتب على اختتام جولة أوروغواي بنجاح بعد سبع سنوات من التفاوض، آثار إيجابية بالنسبة للاقتصاد العالمي. ومن أبرز مكاسب تلك الجولة، الاتفاق الخاص بالزراعة والاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس. وأضافت أن إنشاء منظمة التجارة العالمية يشكل خطوة لم يسبق لها مثيل صوب إنشاء نظام اقتصادي دولي أكثر نشاطا. وقالت إن وفد مالطة يتطلع باهتمام إلى دخول الوثيقة الختامية للجولة حيز النفاذ في عام ١٩٩٥.

٥٨ - ومضت قائلة إنه في عام ٢٠٠٠، سيصبح نصف سكان العالم يقطن ويعمل في المدن وسيصبح النصف الآخر يعتمد على نحو متزايد على المدن لتأمين بقائه اقتصاديا. بيد أن المراكز الحضرية تعاني على نحو خطير من شدة الاكتظاظ وتدهور البيئة والتفكك الاجتماعي والبطالة وتردي ظروف السكن والهياكل الأساسية والخدمات ـ وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) فرصة ثمينة لطرق هذه المشاكل.

٥٩ - وأردفت قائلة إنه يمكن للبلدان الصناعية توفير المعرفة التقنية التي تساعد على تحقيق التنمية الصناعية على نحو مستدام دون الإضرار بالبيئة. وقالت إن وفد مالطة يرحب بما تبديه لجنة التنمية المستدامة من كفاءة في أداء عملها. وذكرت أن مالطة اقترحت في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في تونس بشأن التنمية المستدامة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، إدماج مبدأ التنمية المستدامة ضمن إطار خطة منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأوضحت أن مالطة تعتبر أيضا المناقشة الجارية بشأن "خطة للتنمية" ومؤتمر القمة العالمي القادم للتنمية الاجتماعية من أهم المبادرات الرامية إلى طرق المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية.

٦٠ - وقالت إن التوقعات بتكثيف أنشطة مكافحة الفقر التي رافقت نهاية الحرب الباردة لم تتحقق. واختتمت حديثها قائلة إن إقامة نظم حكم أفضل، والتعاون الإقليمي والدولي يمكن أن يؤديا، إذا ما استكملا بالعزيمة السياسية اللازمة، إلى دحر الفقر نهائيا وتعزيز التنمية المستدامة وفي خاتمة المطاف إلى القضاء على الخطر البالغ الذي يهدد السلم والاستقرار والمتمثل في انعدام التنمية.

٦١ - السيد يوتوف (بلغاريا): قال إن بلده يؤيد الفكرة القائلة بأن اختتام جولة أوروغواي بنجاح كان شرطا مسبقا أساسيا لإنشاء بيئة اقتصادية أكثر مواتاة لتوسيع النظام التجاري العالمي وإدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن لبلغاريا اهتماما خاصا بأن تصبح أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة التجارية العالمية، وذلك بعد أن تكمل المفاوضات اللازمة للانضمام إلى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات") في الوقت المناسب.

٦٢ - وأردف قائلا إنه كما يتضح ذلك من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤، فإن الحالة الاقتصادية العالمية وإن كانت لا تخلو من بعض الاتجاهات الإيجابية فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للبلدان المصنعة وعدد من البلدان النامية، فإنها تظل هشة في جميع البلدان تقريبا التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقال بما فيها بلغاريا. وأضاف أن بلغاريا تسعى إلى مواصلة الإصلاحات الانتقالية صوب الاقتصاد السوقي بغية تحقيق اندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي ولا سيما في الهياكل الاقتصادية الأوروبية. وهي تعتقد أن تحسين فرص وصولها إلى الأسواق أهم بكثير، من حيث دعم الإصلاحات، من أي شكل آخر من أشكال المساعدة. ولذا فهي تؤيد الرأي القائل بأن زيادة تحرير الأسعار امتثالا لقواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، من شأنها أن تعطي زخما جديدا لتوسيع التجارة الدولية وأن تخلق بيئة دولية تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

٦٣ - ومضى قائلا إن حكومة بلغاريا، إدراكا منها لأهمية إنشاء إطار قانوني ومؤسسي مناسب يساعد على تحقيق أداء سلس لاقتصاد سوقي المنحى، اتخذت خطوات جذرية نحو تحرير التجارة، وإلغاء الضوابط المفروضة على الاقتصاد وزادت من الإجراءات لتحرير النظم المصرفية والمالية واعتمدت أيضا سياسة سليمة في مجال أسعار الصرف وأبرمت اتفاقات تجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ومجموعة الـ ٢٤ واستكملت مع ناديي لندن وباريس المفاوضات المتعلقة بإعادة جدولة ديونها. وفي ١٩٩٤، اعتمدت الحكومة برنامجا طموحا لمواصلة سياسة التثبيت على مستوى الاقتصاد الكلي. ورغم أنه لا تزال هناك حاجة لبذل جهود كبيرة بغية استكمال عملية إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية فإن بلغاريا مقرة العزم على تعجيل نسق تلك الإصلاحات.

٦٤ - واسترسل قائلا إن بلغاريا ترحب مع الارتياح بالجهود التي بذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية بغية تحليل أثر جولة أوروغواي على نظام التجارة الدولي والقيام في ضوء ذلك ببحث الفرص والمشاكل التي ستواجهها البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بفترة انتقال، في سعيها لزيادة مشاركتها في التجارة الدولية في السلع والخدمات في التسعينات. وأردف قائلا إن برامج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة مفيدة وعملية ولا سيما برنامج الكفاءة التجارية الذي ينبغي أن يستمر بعد ندوة كولومبوس "أوهايو" بشأن التجارة الدولية.

(السيد يوتوف، بلغاريا)

٦٥ - وقال إن إدماج البلدان المارة اقتصاداتها بفترة انتقال، في الاقتصاد العالمي ما زالت تمثل المهمة الرئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي إذا أراد تحقيق التنمية الاقتصادية العالمية المستقرة نظرا لأن تحقيقها ستعترضه عقبات حادة إذا لم تسفر تلك الإصلاحات عن نتائج ملموسة في غضون فترة زمنية معقولة.

٦٦ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام (A/49/330) يتضمن استنتاجات مفيدة. وبلغاريا تؤيد الملاحظة التي مفادها أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة البلدان المارة اقتصاداتها بفترة انتقال على الصعد الثنائية أو الإقليمية أو الدولية ما زالت لم تؤت بعد ثمارها المرجوة.

٦٧ - ومضى قائلا إن عملية إصلاح الاقتصادات المارة بفترة انتقال، تحتاج إلى دعم دولي كبير نظرا لضخامتها وتعقدها. وينبغي للأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة أن تواصل تعزيز أنشطتها الرامية إلى دعم تلك العملية. وينبغي استغلال الإمكانات التي تتيحها منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل على الصعيدين الإقليمي والدولي. وينبغي تكثيف التعاون والتنسيق فيما بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ويتعين كذلك تحسين التنسيق فيما بين القطاعات وفيما بين المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة بغية تلبية احتياجات تلك البلدان على نحو يتسم بقدر أكبر من الاستدامة.

٦٨ - السيد غمزو (إسرائيل): أعرب، مشيرا إلى تقرير الأمين العام المتعلق بالأغذية والتنمية الزراعية (A/49/438)، عن قلق خاص إزاء الأدلة القوية التي تشير إلى عدم إمكانية زيادة الانتاج الزراعي على نحو مستدام بيئيا إذا ما استمرت الممارسات والاتجاهات الزراعية الراهنة. إذ أدى تغذية سكان العالم المتزايد عددهم إلى جهود كبيرة للتعاون من أجل تنويع الزراعة واستخدام تقنيات زراعية تسهم في إعادة تجديد البيئة.

٦٩ - وأكد على ضرورة العمل العاجل على إيجاد الوسائل الضرورية لحل المشكلات الخطيرة المتعلقة بالفقر والجوع والتصحر وتدهور البيئة، وعلى تكثيف الجهود الجماعية من أجل اتخاذ إجراءات فعالة ومتفق عليها.

٧٠ - وأضاف يقول إن إسرائيل تعتقد أن تجربتها يمكن أن تكون مفيدة جدا للعالم أجمع. ففي جيل واحد زادت إسرائيل انتاجها الزراعي بمعدل سنوي لا سابق له مقداره ١٠ في المائة. وقد برهن ذلك على أنه يمكن تنمية المناطق، حتى الفقيرة منها، من خلال زراعة متطورة وبطريقة مستدامة ورفيقة بالبيئة. فبالإضافة إلى زراعة أنواع جديدة من الفواكه والخضار والبذور ذات الجودة الجينية العالية، حقق بلده أعلى نسبة تحكم بمياه الري في العالم قصد تحويل الصحارى القاحلة إلى تربة خصبة.

(السيد غمزو، اسرائيل)

٧١ - ومضى يقول إن الزراعة تعتبر أحد القطاعات الرئيسية التي يمكن فيها للمزارعين والعلماء الإسرائيليين التعاون مع جيرانهم العرب. وإسرائيل على استعداد لأن تصبح شريكا فاعلا في جهد مشترك من أجل تنمية الزراعة في المنطقة وزيادة الإمدادات الغذائية ذات المصدر المحلي إلى أقصى حد لها. وتحقيقا لذلك الغرض تضع درايتها الزراعية بتصرف جيرانها وبقية البلدان في مجالات الري والبذور المحسنة والتلقيح الصناعي والآلات الزراعية والإرشاد الزراعي. وهي كذلك على استعداد للتعاون من أجل تنمية تجارة المنتجات الزراعية في المنطقة.

٧٢ - وأردف يقول إن المزراعين الإسرائيليين والمصريين قد نجحوا بالفعل في إنشاء نموذج للتعاون الزراعي، وإن التعاون الزراعي هو أحد دعائم معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن والاتفاقات بين إسرائيل والفلسطينيين.

٧٣ - واستطرد يقول إن إسرائيل إذ تهتم أيضا بالتعاون مع بلدان العالم الأخرى، على استعداد للمشاركة النشطة في مشروعات تديرها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية الأخرى.

٧٤ - السيد راضي (البحرين): لاحظ التأثير السياسي والاقتصادي الشديد للتغييرات التي شهدها العالم والتي حركت عملية الإصلاح في الأمم المتحدة نحو تلبية تطلعات الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وأن العديد من المراقبين يرون أن الوضع الاقتصادي الحالي يبدو مشجعا وواعدا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والاجتماعي شرط أن يتمسك المجتمع الدولي بالأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية وبخاصة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وجدول أعمال القرن ٢١، والاستراتيجية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع.

٧٥ - وأضاف يقول إن توقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في مراكش يمثل بداية عهد جديد وأن من المأمول فيه أن يؤدي ذلك إلى تعزيز النظام التجاري الدولي على أساس الشفافية والانصاف وعدم التمييز. وإن حكومتي تشعر بالقلق إزاء محاولة استغلال قضايا البيئة لأغراض حمائية. وهي تناشد المجتمع الدولي التخلي عن السياسات الحمائية لأن من شأنها إغلاق الأسواق العالمية أمام صادرات البلدان النامية. وذكر أن روح التعاون الدولي تفرض على البلدان المتقدمة مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

السيد راضي، البحرين)

٧٦ - ومضى يقول إن وفده يؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز التعاون في مجال التجارة المتعددة الأطراف، ونداءه إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتفاقية العامة بشأن التجارة والتعريفة الجمركية. كما أنه يرحب بالأنشطة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الساعية إلى تنسيق جهود الأمم المتحدة من أجل تحسين معالجة قضايا التنمية والتجارة والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا في البلدان النامية. ويتطلع إلى النتائج المثمرة للتعاون بين مؤتمر الأمم التحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة الدولية.

٧٧ - واستطرد يقول إن استئصال جذور الفقر يمثل تحديا آخر يواجه المجتمع الدولي. ولئن كان هذا الاستئصال جهد لا بد لجميع الدول الأعضاء من أن تضطلع به ـ حيث ينبغي لها تصميم وتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية تهدف إلى تأمين الاحتياجات الأساسية لكل الأفراد ـ فإنها أيضا مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي. ولا بد للمجتمع الدولي من مضاعفة جهوده والاستفادة من خبراته السابقة لتهيئة بيئة اقتصادية تتسم بالأمن والاستقرار. وسوف تتيح القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المزمع عقدها في كوبنهاغن في مارس ١٩٩٥ فرصة تاريخية للقيادات السياسية العليا في العالم لكي تضع استراتيجية من أجل الاستئصال الدائم للفقر، كما يتيح للأمم مثل هذه الفرصة لوضع دراسات تحدد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للفقر ووضع برامج تهدف إلى إزالتها.

٧٨ - السيد سيسي (السنغال): قال إن النمو الحضري أضحى ظاهرة عالمية النطاق تطال نتائجها جميع القطاعات، بما فيها القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية، في كافة البلدان. وسيسعى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل ٢) إلى الإسهام بحلول محددة للمشكلات التي تعانيها المدن في مجالات التعليم والصحة وإمدادات الماء الصالح للشرب، والطاقة والنقل، وتلك المتعلقة بالازدحام السكاني المفرط والهياكل الأساسية وتصريف النفايات والمسائل الصحية. كما سيكون من الضروري معالجة مشاكل زيادة الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي، والتوتر والعنف العرقيين، والجريمة، وإساءة استخدام المخدرات وانعدام المأوى والهجرة الريفية والنمو الحضري. وكذلك ينبغي عدم إغفال المجموعات الضعيفة كالنساء والأطفال والمعوقين والمجموعات الهامشية.

٧٩ - وأضاف يقول إنه ينبغي لأهداف مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل ٢) أن تعكس قرارات وتوصيات المؤتمرات التاريخية الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات.

(السيد سيسي، السنغال)

٨٠ - وأردف يقول فيما يتعلق بالتمويل، إنه لا بد للبلدان المانحة والوكالات المتخصصة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أن تقدم دعمها للصندوق الاستئماني من أجل تمكين أمانة الموئل ٢ من مساعدة البلدان النامية على التحضير للمؤتمر.

٨١ - وأعلن أن السنغال تؤيد عقد دورة ثالثة للجنة التحضيرية في نيويورك في أوائل سنة ١٩٩٦ من أجل حشد أكبر تأييد سياسي ممكن من الدول الأعضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥